المحاضرة 06.برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر (1994-1998)

حراق مصباح

برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر (1994-1998)

1.أزمة المديونية الخارجية:

تعد أزمة الخارجية أحد أهم المشاكل التي واجهت الدول النامية في الثمانينات الناتجة عن عدم مقدرة هذه الدول على سداد ديونها في مواعيد استحقاقها .

كانت المكسيك أول دولة أعلنت افلاسها سنة 1982، ثم الأرجنتين سنة 1984، ثم تبعتها البرازيل ، ثم انتقلت أزمة المديونية الى العديد من الدول النامية ومنها الجزائر حيث بلغت الديون الخارجية للجزائر سنة 1986 ما قيمته 26مليار دولار ، وارتفعت سنة 1989 الى ما قيمته 28.81 مليار دولار ووصلت الى 29.48 مليار دولار سنة 1994 (السنة التي أبرمت فيها الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي وبرنامج التثبيت)

ساهم في ارتفاع المديونية الخارجية السقوط الحر والكبير لأسعار النفط حيث بلغت 13 دولار للبرميل بعدما وصل الى ماقيمته 35 دولار للبرميل في السابق ، والجدول التالي يوضح تطور المديونية الخارجية للاقتصاد الجزائري للفترة (1984-1994)

تطور المديونية الخارجية للاقتصاد الجزائري للفترة (1984-1994) الوحدة .مليار دولار

السنوات	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94
الدين	14.79	17.31	26	27.89	27.93	28.81	29.03	29.77	29.83	29.05	29.48
نسبةالدين الى الايرادات	50.13	55.77	66.33	67.50	68	69.5	69.73	70.13	71.63	72.89	73.13

تعتبر الاستدانة الخارجية ظاهرة عادية في الاقتصاد بشكل عام والمالية العمومية بشكل خاص ، ذلك أن اللجوء الى القروض الخارجية له مبرراته الاقتصادية والمالية :

- عدم كفاية الموارد المالية الداخلية
- عدم القدرة على الزيادة في الضرائب

- **الرغبة في التوسع الاقتصادي**

يضع الاقتصاديين مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمالية للدلالة على مدى خطورة المديونية الخارجية من عدمها (عدم الخطورة) نكتفي بأهم هذه المؤشرات :

- **نسبة خدمة الدين الخارجي الى اجمالي الايرادات :**

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة فانها تشير الى عدم التوازن المالي في الدولة ، في الجزائر بلغت سنة 1989 مانسبته 69.5٪ ،وارتفعت سنة 1994 الى مانسبته 73.13٪ وهو مايعطي دلالة على أن معظم ايرادات الدولةكانت تمتصه المديونية الخارجية أنذاك.

- **معدل الجدارة الائتمانية :**

وفيه يقاس نسبة الدين الخارجي الى احتياطي الدولة من العملة الصعبة ، اذ كلما كان للدولة احتياطي كبير من العملة الصعبة كلما قل الخطر الذي تشكله المديونية الخارجية ، لأنه يشكل مساحة أمان لقدرة الدولة على تسديد التزاماتها الدولية .

2.الجزائر وصندوق النقد الدولي (FMI):

انظمت الجزائر الى صندوق النقد الدولي سنة 1963، بلغت حصة الجزائر (مساهمة) في الصندوق سنة 1994 941.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) ، وهي العملة المتداولة داخل الصندوق ، بحيث كلما كانت مساهمة الدولة كبيرة في الصندوق كلما زاد حصتها من القروض والتمويلات التي يمنحها الصندوق .

يرتكز برنامج التصحيح الهيكلي (التعديل الهيكلي) المطبق مع صندوق النقد الدولي على برنامجين اثنين هما :

أ.برنامج التثبيت (الاستقرار) (PS):

هو برنامج قصير الأجل لمدة سنة ، تم تطبيقه في الجزائر من 01 ماي 1994 الى غاية 30أفريل 1995 استفادت الجزائر بموجبه كخطوة أولى من قرض قدر ب731 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، هو بمثابة جرعة أولية حتى يتم استعادة بعض التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري ، ومن

جهة ثانية رسالة اطئنان لاستعادة الثقة أمام الدائنيين الذين قبلو الدخول في مفاوضات مع السلطات الجزائرية لاعادة جدولة ديونها العمومية

ب.برنامج التصحيح الهيكلي (PAS):

هو برنامج طويل الأجل أمتد في الجزائر لمدة ثلاث 03 سنوات ، من 22 ماي 1995 الى 21 ماي 1998 ، بحيث أمضت الجزائر بموجبه على اتفاق موسع مع صندوق النقد الدولي (PLUS LARGE) مكنها من الاستفادة من دعم مالي موسع مقابل تنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية (شرطية الصندوق) تهدف في مجملها الى :

- كبح الطلب (مقاربة الامتصاص): يكون ذلك عن طريق تخفيض الانفاق العمومي (الغاء الدعم عن السلع ، تسريح العمال ، حل وتصفية المؤسسات العمومية ، تجميد التوظيف .... الخ
- توجيه العرض : يكون عن طريق اصلاح الجهاز والنسيج الانتاجي للاقتصاد الوطني بتحرير الاستثمار وتأهيل المؤسسة الاقتصادية وجعلها اكثر تنافسية وانتاجية

3. اعادة جدولة الديون العمومية :

يقترن برنامج التصحيح الهيكلي باعادة جدولة الديون العمومية ، ضمن هذا المسعى تقدمت الجزائر أمام ناديين اثنين هما :

أ. نادي باريس (نادي الديون العمومية):

دخلت الجزائر في مفاوضات مع نادي باريس الخاص بالدول الدائنة مكنها من اعادة جدولة ديونها على مدى ستة عشر 16 عام منها 04 أربعت سنوات اعفاء ، حيث بلغ اجمالي الديون المجدولة في مرحلة أولى 05.3 مليار دولار ، ثم تم الاتفاق في مرحلة ثانية على اعادة جدولة 07 مليار دولار ، مثلت فيها كل من الولايات المتحدة الايمريكية ، فرنسا ، ايطاليا ، اسبانيا ، اليابان حصة 80٪ من اجمالي الديون المعاد جدولتها

ب.نادي لندن (نادي الديون الخاصة):

توصلت الجزائر الى اتفاق مع نادي لندن مع الدائنين الخواص الممثل خصوصا من البنوك والشركات تم بموجبه اعادة جدولة ماقيمته تقريبا 3.25 مليار دولار على مدار خمسة عشر ونصف سنة مع فترة سماح واعفاء مدتها 06 سنوات

4.مضمون وسياسات برنامج التصحيح الهيكلي :

ان برنامج التمويل الموسع الذي استفادت منه الجزائر في اطار تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي كان مقرونا بمجموعة من الشروط في شكل مجموعة من السياسات الاقتصادية فرضت على الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة نلخصها في النقاط التالية :

أ.سياسة مالية انكماشية :

يكون ذلك من خلال تخفيض النفقات العمومية وزيادة الايرادات العمومية عن طريق الرفع من الضرائب بتصحيح العلاقة جباية نفقات بما يحقق التخفيض في عجز الميزانية .

ب.التخفيض في قيمة العملة الوطنية :

ضمن هذا الاطار تم تخفيض قيمة العملة الوطنية بشكل كبير لأول مرة سنة 1994 بنسبة قدرت ب40٪ حيث أصبح 01 دولار يساوي 36 دينار عوض 24 دينار في السابق ، ثم شهد الدينار الجزائري تخفيض ثاني في سبتمبر 1995 أصبح بموجبه 01 دولار تساوي 47.5 دينار ، تهدف رؤية صندوق النقد الدولي وراء تخفيض قيمة العملة محاولة اعطائها قيمتها الحقيقية ولتكون دافعا أساسيا نحو تشجيع الصادرات وجعلها أكثر تنافسية

ج.تحرير التجارة الخارجية :

تم الغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية و أصبحت معظم المواد والمنتجات قابلة للتصدير والاستيراد ،في هذ الصدد قامت الجزائر بتخفيض النسبة القصوى للتعريفة الجمركية من 60٪ الى 50٪ ثم 45٪ سنة 1997، كل هذه الاجراءات تبعها مواصلة ازالة القيود على التجارة الخارجية بآلياتها الثلاث :

- **القيود الكمية المقلة في حصص الاستيراد**
- **القيود المالية والخاصة بسعر الصرف**
- **القيود التعريفية الخاصة بالتعريفات والرسوم الجمركية**

د.خوصصة وتصفية المؤسسات العمومية :

في اطار برنامج التصحيح الهيكلي قامت الجزائر بخوصصة مجموعة من المؤسسات العمومية سنة 1995 من خلال القانون 95/ 22المتعلق بالخوصصة ، بحيث تم خوصصة مايقارب 1200 مؤسسة

عمومية ، اتجاه الخوصصة حسب مجلس مساهمات الدولة الذي انشىء لغرض وضع خطة و استراتجية للخوصصة كان موجه للمؤسسات الاقتصادية التي لها قابلية التعافي وامكانية استرجاع توازنها المالي ،في حين تذهب المؤسسات الاقتصادية المنهكة ماليا الى التصفية والحل وهو ماكان مع مجموعة كبيرة من المؤسسات اذ تم حل وتصفية مايقارب 2400 مؤسسة

ه.تحرير الأسعار وتجميد التوظيف :

قامت الجزائر بتحرير تدريجي لأسعار السلع والمنتجات ، اذ كانت البداية برفع الدعم الممنوح من طرف الخزينة العمومية ، مست حتى السلع ذات الاستهلاك الواسع ، موازاة مع ذلك قامت الجزائر بتطبيق سياسة تقشفية نجم عنها تجميد التوظيف في قطاع الوظيف العمومي لمدة قاربت ثلاث 03 سنوات .